S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/712
12 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير النهائي المقدم من الأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١١٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٧ ويتضمن سردا للتطورات التي شهدتها ليبريا منذ تقريري الأخير، المؤرخ ١٣ آب/ أغسطس ١٩٩٧ (S/1997/643)، بما في ذلك استكمالا بشأن المناقشات بليبريا التي دارت في اجتماع قمة الدول أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في أبوجا يومي ٢٨ و ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٧.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - شكّل الرئيس شارلز تيلور، عقب توليه منصبه في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٧، حكومة جديدة وأعلن سياسة مصالحة ووحدة وطنية. وبدأت الحكومة في ترسيخ وتدعيم سلطتها في جميع أرجاء البلد، وقامت محكمة عليا أعيد تشكيلها بحلف اليمين. وتم تعيين مديري شرطة لجميع المقاطعات الليبرية البالغ عددها ١٣ مقاطعة، وتقوم الشرطة الوطنية الليبرية بالاستعداد لإعادة فتح مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد.

٣ - وأشارت الحكومة إلى أنها ستعطي أولوية لإعادة بناء اقتصاد ليبريا وهياكلها الأساسية ومؤسساتها التي مزقتها الحروب، وأنه سيشرع في الحال في إحياء القطاعات الإنتاجية من الاقتصاد. وقد وفرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة للحكومة المعلومات المتعلقة بحالة الطرق، والكباري، والمدارس، والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية في الريف، وكذلك الخرائط التفصيلية لمساعدتها في تلك الجهود. وأوضحت الحكومة أنها ورثت خزانة فارغة، ودينا محليا يبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار، ودينا خارجيا يزيد على بليوني دولار.

٤ - وفي ٢٧ آب/ أغسطس قام الرئيس جيري رولينغز رئيس غانا بزيارة عمل استغرقت يوما واحدا إلى ليبريا أعرب خلالها عن قلقه من أن الحالة في سيراليون قد يكون لها تأثير ضار على السلام الهش في ليبريا. كما أكد الحاجة إلى أن يقوم المجتمع الدولي لتقديم المساعدات إلى ليبريا من أجل التعمير. وفي بلاغ مشترك صدر في نهاية زيارته، أعلن الرئيسان رولينغز وتيلور اتفاقهما على تعزيز التعاون في تعمير ليبريا وإقامة بعثات اقتصادية وتجارية في عاصمة كل منهما.

130997 120997 120997 97-23415

٥ - ودعيت الأمم المتحدة للحضور كمراقب في اجتماع قمة الدول أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في أبوجا. وحضر السيد ابراهيما فال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بوصفه مبعوثي الخاص، مع ممثلي الخاص لليبريا السيد توليامايني كالوموه، ورئيس المراقبين العسكريين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة الفريق سيكاندر شامي. وبعد النظر في توصيات من اجتماع رؤساء أركان حرب الدول أعضاء الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا واجتماع وزراء خارجيتها اللذين عقدا قبل اجتماع القمة يومي ٢٦ و ٢٧ آب/ أغسطس على الترتيب، قرر رؤساء الدول رفع جميع الجزاءات وأنواع الحظر المفروضة على ليبريا وطالبوا المجتمع الدولي القيام بذلك. كما اتفقوا على تمديد بقاء فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا للمساعدة على دعم وتعزيز الأمن في البلد، والمساعدة في إعادة تشكيل وتدريب القوات الليبرية المسلحة، وكذلك خدمات الشرطة والأمن. وطلبوا من أمانة الجماعة الاقتصادية التفاوض بشأن البروتوكولات المناسبة مع حكومة ليبريا لإرساء المساعدات التي ستقدمها الجماعة إلى ليبريا في المستقبل على أسس قانونية سليمة. وقرر زعماء الجماعة أن تكاليف وجود فريق المراقبة التابع لها ستتحملها حكومة ليبريا، ولكنهم طالبوا الدول أعضاء الجماعة والمجتمع الدولي بمساعدة ليبريا في هذا الصدد. كما طالبوا بتقديم دعم دولي لتعمير البلد.

ثالثا - الجوانب العسكرية

٦ - ظل الوضع الأمني في ليبريا هادئا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن الحالة في سيراليون تظل تمثل تهديدا محتملا لأمن واستقرار ليبريا. واتهم الرئيس تيلور المحاربين التابعين لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا سابقا - جناح كروما بالاشتراك في الصراع الدائر في سيراليون. وقد تحدى الحاج كروما - القائد السابق لحركة التحرير المنحلة هذا الاتهام، وأكد أنه منذ تسريح جميع الفصائل المسلحة فإن أي محاربين سابقين يشتركون في نزاع سيراليون، إنما يقومون بذلك على مسؤوليتهم هم. كذلك فإن المزاعم المتعلقة بعمل الكاماجور التابعين لسيراليون في مناطق على طول الحدود مع ليبريا والعبور إلى مقاطعة جبل غراند كيب، تثير القلق.

٧ - كما أن هناك قلقا سائدا على نطاق واسع بين الليبريين إزاء التفشي الكبير مؤخرا للسرقات المسلحة في منروفيا وضواحيها. ويعمل فريق المراقبة مع الشرطة الوطنية الليبرية، غير المسلحة، في جهودها لقمع جرائم العنف. وقد انخفض بقدر كبير عدد نقاط التفتيش التابعة لفريق المراقبة ويطبق حظر التجول الآن من الساعة ٠٢/٠٠ إلى الساعة ٠٥/٠٠ صباحا فقط. وبعض نقاط المراقبة المتبقية مزودة بالأفراد بصورة مشتركة بين فريق المراقبة والشرطة الوطنية الليبرية.

٨ - وقامت البعثة بإغلاق جميع مكاتبها الميدانية وسحبت جميع الأفراد والموجودات من منروفيا استعدادا لرحيلها من ليبريا. ولقد تم الآن ترحيل جميع المراقبين العسكريين تقريبا. بيد أنه تقرر الإبقاء على تسعة مراقبين عسكريين حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر (انظر المرفق) بخصوص التحفظ المشترك بين فريق المراقبة/وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على نحو ٠٠٠ ١٠ قطعة من الأسلحة و ١,٢٤ مليون

قطعة من الذخيرة التي سلمها المحاربون التابعون للفصائل خلال عملية نزع السلاح والتسريح، التي انتهت في شباط/فبراير ١٩٩٧. وقد طلب ممثلي الخاص من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تبحث مع حكومة ليبريا ترتيبات التحفظ على الأسلحة بعد انسحاب البعثة والتصرف النهائي في الأسلحة. ولا يزال يتعين اتخاذ قرار بشأن تلك المسألة. وسيكون المراقبون العسكريون المتبقون في ليبريا متاحين لتقديم المساعدة في فرز وتصنيف الأسلحة والذخيرة في حالة اتخاذ الجماعة الاقتصادية وحكومة ليبريا قرارا بالقيام بذلك قبل انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

رابعا - الجوانب الإنسانية

٩ - لا تزال الحالة الإنسانية في ليبريا، إلى حد بعيد، على ما هي عليه. ولا تزال إمكانية الوصول الى الأجزاء الرئيسية من البلد، لا سيما في الشمال والجنوب الشرقي، محدودة بسبب سوء حالة الطرق نتيجة لموسم الأمطار.

١٠ - وتواصل منظمات المساعدة الإنسانية تقديم المساعدة في مجالات الحاجة. فتواصل منظمة الصحة العالمية وشركاؤها الاضطلاع بحملة تحصين ضد الحمى الصفراء في مقاطعة لوفا وتعتزم استقصاء التقارير التي تفيد بوقوع حالات جديدة من تفشي ذلك المرض في تلك المقاطعة. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنشطتها في مجال توفير المياه والمرافق الصحية وتقديم المساعدة للأطفال، والنساء المتضررات من الحرب. وقد كثفت أنشطتها التعليمية مع بداية العام الدراسي.

١١ - ويجري حاليا التخطيط لإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا. وقد شرع برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه من المنظمات غير الحكومية في إجراء تقييم مفصل لحالة المشردين داخليا في منروفيا وضواحيها كجزء من الأعمال التحضيرية لبرنامج إعادة التوطين المقبل. وقد قرر برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمانحون عقد اجتماع في الفترة ١٧ - ١٩ أيلول/سبتمبر في أبيدجان، ساحل العاج، لاستعراض استراتيجية المعونة الغذائية الإقليمية التي وضعت في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧، وذلك على ضوء الحالة المتغيرة في ليبريا وسيراليون. وتواصل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة توفير المدخلات الزراعية للمزارعين ومساعدة الحكومة على وضع خطة رئيسية للزراعة.

١٢ - وباستمرار استقرار الحالة الأمنية يواصل اللاجئون الليبريون العودة الطوعية إلى البلد ولو بأعداد محدودة. ومن المتوقع أن يزداد تدفقهم حال انتهاء موسم الأمطار. وتعد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجا للعودة المنظمة للوطن. ولا يزال ملتمسو اللجوء من أبناء سيراليون يعبرون إلى داخل ليبريا من جميع النقاط على طول الحدود. وتقوم المفوضية، بالاشتراك مع الحكومة وشركائها من المنظمات غير الحكومية، برصد احتياجات الطوارئ لمواطني سيراليون الذين يصلون إلى المناطق التي يسهل الوصول إليها وتلبية هذه الاحتياجات.

١٣ - وقد أنشيء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ للاضطلاع بمهمتين: تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية وتسريح القوات والإدماج الأولي للمحاربين السابقين في الحياة المدنية. وقد أكمل المكتب هذه المهمة الأخيرة. لكن أعضاء مجتمع الأنشطة الإنسانية متفقون على أنـــه لا تزال هناك حاجة إلى استمرار وجود هذا المكتب وعلى تنسيق المساعدة الإنسانية. وإذا ما توافر التمويل الكافي من جانب المانحين سيواصل المكتب تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية كجزء من استراتيجية شاملة متكاملة لبناء السلام. وتجري حاليا مشاورات مع شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وممثلي المانحين بشأن تسليم المسؤوليات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

خامسا - حقوق الإنسان

١٤ - لم تقدم إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أي تقارير عن حدوث انتهاكات رئيسية لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، ترصد البعثة عن كثب حالة حقوق الإنسان، لا سيما في منروفيا وما حولها. وقد أفضت التحقيقات التي أجرتها الشرطة في حوادث عدة وقعت مؤخرا إلى إلقاء القبض على ثلاثة من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية وأحد أفراد خدمات الأمن الخاصة الليبرية. كذلك لاحظت البعثة الإجراء الفوري الذي اتخذته الحكومة إذ قامت بفصل ثلاثة من ضباط مصلحة الهجرة ثبتت إدانتهم لقيامهم بإلقاء القبض على أحد الرعاية الأجانب في منروفيا واحتجازه وضربه بصورة غير قانونية. ولم يعلن بعد تكوين ولاية لجنة حقوق الإنسان المقترحة من جانب الرئيس تيلور وإن كان الرئيس تيلور قد قدم تأكيدات بأن اللجنة ستكون هيئة مستقلة منشأة بموجب القانون وولايتها إجراء التحقيق في الانتهاكات وتقديم تقرير بشأنها كي ما تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات المناسبة.

سادسا - الجوانب المالية

١٥ - يجري الآن وضع الاحتياجات من الموارد اللازمة لتصفية وإغلاق البعثة في صيغتها النهائية وستقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيها في دورتها الثانية والخمسين.

١٦ - وفـــي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧، قسمت أنصبة مقـــررة علـــى الـــدول الأعضاء مجموعها ١٤٧ ٠٧٩ ١١٥ دولارا لتغطية تكاليف تشغيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا للفترة منذ إنشائها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وجرى تسلم ٣١٩ ٦٢٥ ٩٦ دولارا من هذا المبلغ، مما نشأ عنه نقص في الاشتراكات قدره ٨٢٨ ٤٥٣ ١٨ دولارا. وقد بلغ مجمـــوع الاشتراكات المقـــررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧، ٩٩٢ ١ مليون دولار.

١٧ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لتنفيذ اتفاق كوتونو في ليبريا، بلغ مجموع الاشتراكات التي تم استلامها حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧ نحو ٢٥,٦ مليون دولار، ويبلغ الإنفاق المأذون به نحو ٢٥,٦ مليون دولار.

سابعا - وجود الأمم المتحدة بعد انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

١٨ - في ٢ أيلول/سبتمبر، أجرى مبعوثي الخاص ومساعدي الخاص لليبريا مناقشات مع الرئيس تيلور بشأن ترتيبات استمرار وجود الأمم المتحدة في ليبريا بعد انسحاب البعثة. وكرر الرئيس تيلور تأكيد تأييده لهذا الوجود ورحب باقتراحي إنشاء مكتب صغير للأمم المتحدة في ليبريا. وسيعمل رئيس هذا المكتب كمركز تنسيق لأنشطة بناء السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة في ليبريا بعد انتهاء الصراع وستكون له السلطة العامة لتنسيق منظومة الأمم المتحدة في البلد.

١٩ - وقبل الاجتماع بالرئيس تيلور في منروفيا، اجتمع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص في أبوجا مع وزيري المالية والتخطيط الاقتصادي الليبريين لمناقشة القضايا المتصلة بتعبئة الموارد اللازمة للإصلاح والإنعاش الاقتصادي. وركز الإجتماع على أهمية وضع إطار مناسب لعملية الانعاش وعلى الحاجة إلى التعاون الوثيق فيما بين جميع الشركاء. واتفق على أن يشترك الليبريون بنشاط في جميع جوانب عملية الإنعاش ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الأولويات للأهداف والمشاريع. وأكد مبعوثي الخاص على أنه سيكون من المهم، لدى حشد الدعم الدولي للتعمير والتنمية، أن تبين الحكومة بوضوح وفي وقت مبكر استراتيجيتها لتعبئة الموارد الوطنية لعملية الانعاش وخططها لتحويل الاقتصاد المتشرذم إلى اقتصاد قومي حقيقي.

٢٠ - وللاستفادة من الزخم المتولد من الإتمام الناجح لعملية السلام في أبوجا، ولتعزيز جهود بناء السلام في ليبريا، قررت أن يعقد من جديد المؤتمر الخاص المعني بليبريا، على المستوى الوزاري، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في نيويورك. ومن المتوقع أن يلقي الرئيس تيلور خطابا في الاجتماع وأن يغتنم هذه الفرصة لبيان الأولويات التمهيدية لحكومته ورؤيتها الاستراتيجية بشأن الإنعاش.

ثامنا - ملاحظات واستنتاجات

٢١ - إن انقضاء فترة الولاية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سينهي، بعد ٤ سنوات، عملية تأخر إتمامها بنجاح لفترة طويلة وكان في كثير الأحيان موضع شك. وبقدر ما كان نجاح العملية في نهاية الأمر راجعا إلى التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوة حفظ السلام التابعة لها، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة وبعثة المراقبين التابعة لها، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، والمانحين الثنائيين والمانحين المتعددي الأطراف، فإن العملية تستحق أن تكون موضعا لمزيد من الدراسة. ولذلك فإنه يجري في الوقت الحالي إجراء دراسة متأنية

للدروس المستفادة في ليبريا ولإمكانية تطبيقها على البعثات الراهنة والبعثات التي قد تنشأ في المستقبل التي تكون من نفس النوع.

٢٢ - وكانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا قد نشرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ لفترة مبدئية قدرها سبعة أشهر وذلك عملا بقرار مجلس الأمن ٨٦٦ (١٩٩٣). وقد أنشئت البعثة في سياق حرب بلغ عدد من فقدوا أرواحهم فيها ٠٠٠ ١٥٠ مدني وحملت ٠٠٠ ٧٠٠ ليبيري على الفرار إلى البلدان المجاورة كلاجئين. والجهود التي بذلت من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل النزاع أدت إلى إنشاء فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الذي كان قوامه ٠٠٠ ٤ فرد في آب/أغسطس ١٩٩٠. ولذلك فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا هي أول بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة يُضطلع بها بالتعاون مع عملية لحفظ السلام أنشأتها بالفعل منظمة أخرى. ومنذ ذلك الوقت أنشأ مجلس الأمن عددا من العمليات الأخرى التي لها علاقة وثيقة بمنظمات إقليمية.

٢٣ - والنزاع في ليبريا كان في الأساس صراعا على السلطة مع وجود بعض العناصر العرقية، غير أن عمليات التحكم والسيطرة التي كان يمارسها زعماء الفصائل على قادتهم وأفرادهم في الميدان كانت في أحيان كثيرة غير محكمة. والحكومة المركزية في ليبريا، والقانون والنظام فيها، وكذلك هيكلها الأساسي المادي، كانت إما متدهورة بدرجة خطيرة أو أنها اختفت تماما. ونتيجة لذلك فإن القتال كان يغلب عليه طابع الخروج على القانون على نطاق واسع وسهولة توافر الأسلحة الصغيرة وارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من جانب جميع الفصائل ضد المدنيين الأبرياء.

٢٤ - وقد جرت محاولات عديدة على المستوى الإقليمي لحل النزاع بالوسائل السلمية. وقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالوساطة في عقد سلسلة من اتفاقات السلام، من بينها اتفاق ياموسوكرو الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، واتفاق كوتونو الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٩٣، واتفاق أكوسومبو الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، واتفاق أكرا الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، واتفاق أبوجا الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٩٥ ونص على وقف إطلاق النار ونزع السلاح وإجراء انتخابات في آب/أغسطس ١٩٩٦.

٢٥ - وعلى الرغم من التقدم الذي جرى إحرازه في اتجاه تنفيذ اتفاق أبوجا فإن أعمال العنف التي اندلعت في منروفيا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦ كانت ضربة قاصمة لعملية السلام. ومع ذلك فإن التيار بدأ في التحول الى ما هو أفضل بعد أزمة نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٦.

٢٦ - وفي التقرير الذي قدمه سلفي الى مجلس الأمن بشأن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والمؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26422) أشير الى أن نجاح هذا النموذج المبتكر لعمليات حفظ السلام وقدرة البعثة على تنفيذ ولايتها قد اعتمد على افتراض أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سيزود بالموارد اللازمة لأداء الطائفة العريضة من المهام التي أوكلتها إليه

الأطراف الليبرية. غير أنه لم يتم توفير الموارد الكافية إلا بعد مأساة نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٦. وهذه الأحداث المأساوية هي أيضا التي جعلت الأطراف المتحاربة تقرر في النهاية أن تبحث عن حل سلمي للنزاع وأن تعطي الشعب الليبري الفرصة لتعيين حكومة من اختياره. وبالإضافة إلى هذا فإن إنشاء فريق للوساطة مؤلف من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والمجتمع الدبلوماسي في ليبريا للمساعدة في حل الأزمة وتنفيذ اتفاق أبوجا كان تطورا هاما في تعزيز قدرة المجتمع الدولي على المساعدة في إعادة السلم الى ليبريا.

٢٧ - والاستكمال الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وانتهت في شباط/فبراير ١٩٩٧ بتسليم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تحت إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، حوالي ٠٠٠ ١٠ قطعة سلاح و١,٢٤ مليون قطعة ذخيرة ويعد تحولا كبيرا للأحداث في ليبريا. ومع نشر أفراد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في جميع أنحاء ليبريا للقيام بعملية نزع السلاح أصبحت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة في وضع يسمح لها بتقديم المساعدة الإنسانية الى الأعداد المتزايدة من الليبريين الذين كانوا في حاجة طارئة للغذاء والمأوى والرعاية الطبية. وبرامج إعادة الدمج الأولية التي أنشئت بعد انتهاء عمليات نزع السلاح كانت لها أهمية بالغة في توفير الوظائف المفيدة لآلاف المقاتلين السابقين والسكان الذين تأثروا بالحرب وذلك كوسيلة لإعادة الاستقرار الاجتماعي وإصلاح بعض الهياكل الأساسية الرئيسية في البلد.

٢٨ - وإعادة مناخ الأمن، الذي كفله نشر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على نطاق واسع، كانت لها أهمية بالغة بالنسبة لإجراء الانتخابات. وهذا يرجع بدرجة كبيرة إلى ما أبدي من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفريق المراقبين العسكريين التابع لها من حزم وفعالية لكفالة تنظيم وإجراء الانتخابات بنجاح. والدعم المالي الذي قدم من جانب الجهات المانحة الثنائية في الدول المهتمة ومن خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا جعل تحقيق هذا النجاح أمرا ممكنا.

٢٩ - والمؤتمر الخاص لدعم عملية السلام في ليبريا، هو مبادرة بدأها أصلا وزير التعاون الإنمائي الهولندي، السيد جان برونك، حظي بقدر كبير من المساعدة التي قدمت الى ليبريا وإلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. والاجتماعات المتتالية للمؤتمر الخاص، التي عقد آخرها في جنيف في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ساعدت في الحصول على تعهدات بتقديم مساعدات كبيرة من حكومات منفردة فعلت ذلك لضمان نجاح عملية السلم وعمليات التحضير للانتخابات.

٣٠ - ولا ينبغي إغفال دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا نفسها في تنظيم وإجراء الانتخابات. ومع أنه وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ كانت ولاية البعثة تتمثل في مراقبة الانتخابات والتحقق منها فإن البعثة قد أدت في الواقع دورا أكثر أهمية. فالخبرة التقنية

والموارد المتعلقة بالسوقيات والنقل والاتصالات وضعت تحت تصرف لجنة الانتخابات المستقلة الليبرية وهي الهيئة المسؤولة عن تنظيم وإجراء الانتخابات. وإضافة إلى هذا فإن البعثة قامت بتدريب ونشر ٢٠٠ فرد من مراقبي الانتخابات الذين أوفدتهم الأمم المتحدة، وقامت بتنسيق أنشطة أولئك المراقبين مع أنشطة العديد من المراقبين الدوليين الآخرين الذين جرى نشرهم أثناء فترة الانتخابات. كذلك فإن ممثلي الخاص قد مثلني في آلية التنسيق المشتركة للانتخابات التي أنشئت بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ العملية الانتخابية بنجاح والتصديق على النتائج. والحملة الإعلامية العامة التي قامت بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في جميع أنحاء البلد، والتي أجريت عن طريق الإذاعة ووسائط الإعلام المطبوعة، كانت لها فائدة كبيرة في تثقيف الناخبين.

٣١ - كذلك فإن الأنشطة التي قامت بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في مجال حقوق الإنسان أدت دورا هاما في عملية السلام. فبالإضافة إلى التحقيق في فظائع مثل مذبحة "سنجي" في مقاطعة "غراند كيب مونت" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قدم موظفو حقوق الإنسان المشورة والمساعدة إلى منظمات حقوق الإنسان الليبرية من أجل بناء القدرة المحلية.

٣٢ - وأنا أود أن أسجل تقديري العميق لممثلي الخاص لليبريا، السيد تليماني كالوموه، للوصول بهذه البعثة المعقدة والصعبة إلى نهاية ناجحة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للممثلين الخاصين السابقين للسيد كالوموه، السيد انتوني ب. نياكي والسيد تريفور ل. غوردون - سوميرز، وكذلك لكبير المراقبين العسكريين الحالي، اللواء سيكاندر شامي ولسابقيه ولجميع من عملوا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا منذ إنشائها.

٣٣ - وعملية إعادة موظفي البعثة إلى أوطانهم جارية في الوقت الحالي وهي تحقق تقدما مرضيا. ومن المتوقع أن يغادر ممثلي الخاص والموظفون التابعون لهم مباشرة ليبريا في ٣٠ أيلول/سبتمبر أو قبل ذلك التاريخ. وبعد ذلك سيبقى في ليبريا فريق صغير لاستكمال عملية التصفية والإغلاق المعتادة.

٣٤ - وإنشاء مكتب للأمم المتحدة في ليبريا سيساعد حكومة وشعب ليبريا في عملية التعمير والمصالحة الوطنية التي ستستغرق وقتا طويلا. وأنا آمل في أن يبدي المجتمع الدولي في معالجة مشكلات ليبريا بعد انتهاء البعثة نفس روح التعاون والكرم وحسن النية التي أبداها في تقديم المساعدة لكفالة نجاح بعثة مراقبي الأمم المتحدة وإجراء الانتخابات التي جاءت تتويجا لمهمة البعثة.

المرفق

تكوين العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

المراقبون العسكريون

بنغلاديش	١
الصين	-
الجمهورية التشيكية	-
مصر	١
الهند	١
كينيا	٢
ماليزيا	-
نيبال	١
باكستان	٣[أ]
أوروغواي	-
المجموع	٩[ب]

(أ) العدد يشمل كبير المراقبين العسكريين.

(ب) سيُعاد جميع المراقبين العسكريين إلى أوطانهم بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

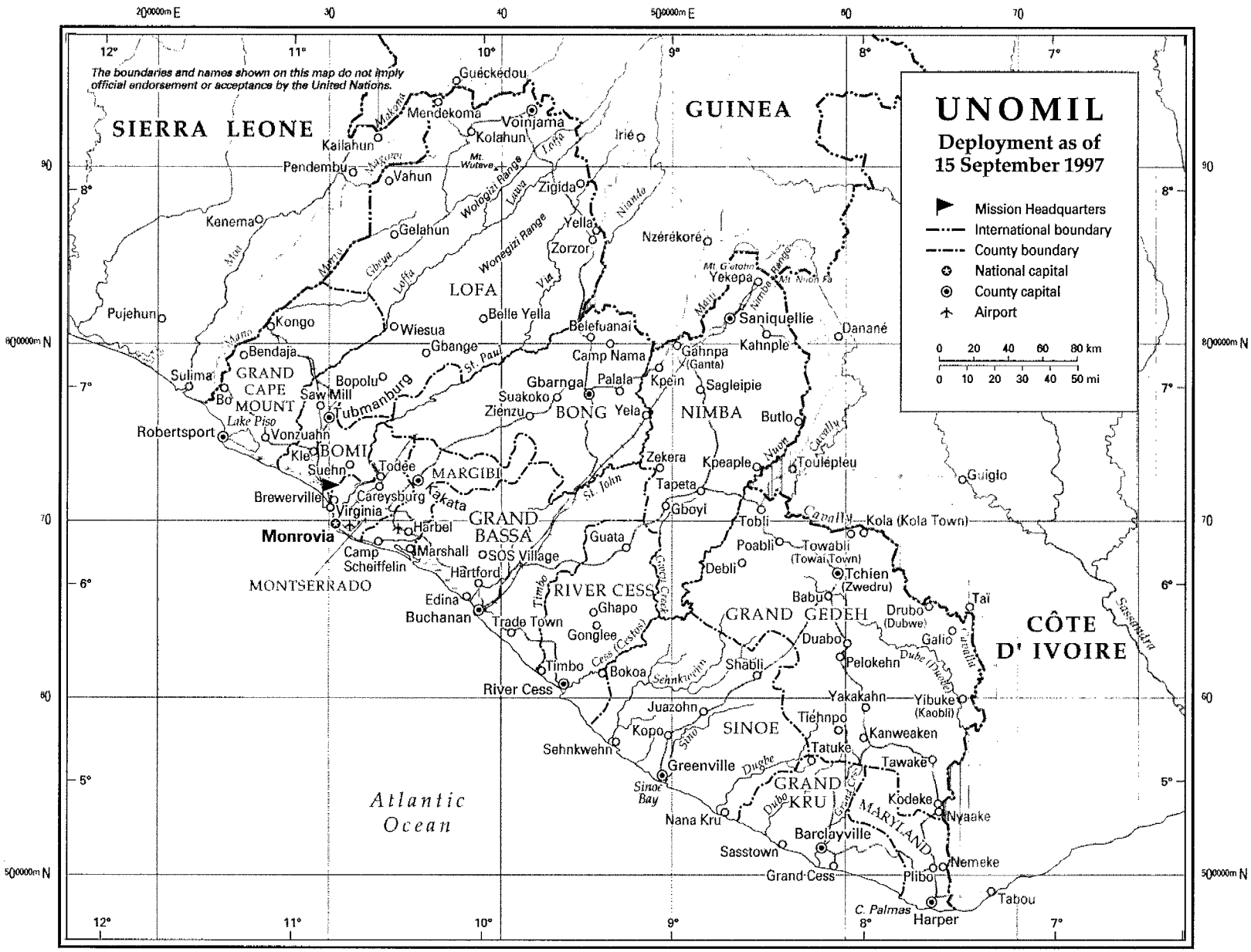

Map No. 3802 Rev. 25 UNITED NATIONS
September 1997

Department of Public Information
Cartographic Section